

تعدّد الزوجات كظاهرة خارج المنظومة القانونية: السلطة القانونيّة مقابل السلطة البطركيّة¹ راوية أبو ربيعة*

ليس ثمة معطيات دقيقة حول مدى انتشار ظاهرة تعدّد الزوجات في صفوف المجتمع الفلسطينيّ البدويّ، لكن الكثير من التقديرات تؤكّد أنّ عدد الأسر² التي فيها تعدّد الزوجات يتراوح بين 20% و 36% في فترة العقدین أو الثلاثة الأخيرة، حصل تزايد ثابت في تعدّد الزوجات على جميع مستويات المجتمع العربيّ- البدويّ³. تنتشر هذه الظاهرة في صفوف جميع الطبقات، بصرف النظر عن السنّ والمستوى التعليميّ والحالة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة.

ينظر القانون الدوليّ إلى تعدّد الزوجات كظاهرة تمييزيّة ترتبط بجميع أشكال إلحاق الأذى بالنساء: الأذى البدنيّ، والذهنيّ، والجنسيّ والإنجابيّ وكذلك الاقتصاديّ⁴. وتدّعي الناشطات من أجل حقوق النساء أنّ ممارسة تعدّد الزوجات تنتهك الكثير من حقوق الإنسان الجوهرية التي اعترف بها القانون الدوليّ.

¹ يرتكز هذا المقال على أطروحتي: إعادة تعريف تعدّد الزوجات في صفوف البدو الفلسطينيين البدو في النقب: الكولونياليّة، والبطركيّة والمقاومة. دراسات الماجستير في القانون Washington College of law ، الجامعة الأمريكيّة، 2009.

² لوطان، تعدّد الزوجات في صفوف المجتمع البدويّ في إسرائيل، مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست، 1، 1، (2006) (بالعبريّة).

³ عارف أبو ربيعة، سلمان البدور، ساندرام شام، تعدّد الزوجات وما بعد البداوة في صفوف البدو في إسرائيل، (2)، 3، (2008) ANTHROPOLOGY OF THE MIDDLE EAST 20, 23

⁴ راجعوا المادة 16 (ب) معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة <http://www2.ohchr.org/english/law/cedaw.htm>

يُعتبر القانون الإسرائيلي تعدد الزوجات جنائية بحسب قانون العقوبات، لكن القانون الشرعي الذي يحتكم إليه المسلمون في إسرائيل يصرح بتعدد الزوجات. على الرغم من ذلك، فإن دولة إسرائيل لا تطبق قانون العقوبات على العرب البدو.

كيف نتناول موضوعاً يشكّل في الوقت ذاته مسألة قانونية واجتماعية وثقافية وسياسية، ويخصّ النساء العربيات- البدويات في النقب؟ كيف نتعامل مع حقيقة كون المرأة البدوية غير مرتبة في تعدد الزوجات؛ وكيف نتعامل مع حقيقة كون المواطنين غير مرتبين في أعين القانون الإسرائيلي، وأنّ المرأة غير مرتبة في أعين المجتمع البدوي؟ كيف نخلق تصدّعات في مؤامرة الصمت المَحوكة حول ظاهرة تعدد الزوجات؟ ما هي الآليات التي تُديم هذه الظاهرة؟ ومن ذا الذي يملك مصلحة تحويلها إلى ظاهرة أبدية؟ لم تتولد ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع العربي البدوي من فراغ، بل هي تمارس في نقطة تقاطع السلطة الاستعمارية والسلطة البطركية⁵. المصطلحان "البطركية" و "الاستعمار" كلمتان مشحونتان؛ السلطة الاستعمارية هي الطريقة التي تمارس فيها إسرائيل سلطتها السياسية كدولة تجاه المواطنين غير اليهود. السلطة الاستعمارية تعزل وتفصل المجتمع البدوي داخلياً من خلال دعم المنظومة القبلية التقليدية، ومن خلال ممارسات نحو تعدد الزوجات⁶ السلطة البطركية هي الطريقة التي يمارس من خلالها الرجال البدو هيمنتهم على النساء البدويات⁷ في مجتمع هرمي يركز على الفروق الجندرية.

تعمل سلطة كهذه داخل المجتمع البدوي على نحو فاعل وكرّد فعل في الوقت ذاته، وفي علاقة مع الدولة والسلطة الاستعمارية. التقسيم بين الآليتين ليس بتشاطري ولا ثنائي التفرّع، وهو يتبدّل على نحو ثابت. تفعيل السلطة الاستعمارية من قبل دولة إسرائيل يُشجّع البطركية ويُضعف المرأة البدوية. ممارسة هذه السلطات تدفع في نهاية المطاف إلى إخراج تعدد الزوجات إلى خارج المنظومة القانونية، وإلى تحويل المرأة البدوية إلى غير مرتبة في عيون القانون.

تفعل دولة إسرائيل بالتزامن منظومتين قانونيتين ضدّ السكان البدو: (1) المنظومة القانونية المتعلقة بالأرض والديموغرافيا؛ (2) المنظومة القانونية المتعلقة بقانون الزواج. تُمثل المنظومة الأولى سيادة الدولة وآليات فرض القانون عندما تبدي الدولة اهتماماً وقلقاً حيال قضايا الحيّز العام. تخضع المنظومة

5. أتيت هنا البراداييم الكولونيالي الذي عرضة أورين يفتاحنيل، خاتمة: دراسة بدو النقب- نحو براداييم كولونيالي؟ HAGAR 8:2 ,

(2008), 83, 87 STUDIES IN CULTURE, POLICY AND IDENTITIES

⁶المصدر السابق.

⁷أحياناً تمارس هذه السلطة على الرجال الصغار أيضاً

الثانية للمحاكم الدينية، وتمثل شؤونًا قانونية تتعلق بالحيّز الخاصّ. تُفعل الدولة سلطتها الاستعمارية في الحالتين: تتصرّف في المنظومة الأولى كدولة وكمستعمر؛ وفي المنظومة الثانية لا تحرّك ساكنًا، حيث تُصان معايير السكّان الأصليين لصالح الأصليين. يخلق هذا الأمر تفرّعًا بين قانون عقوبات ذي مرجعية الدولة، وبين قانون العائلة ذي المرجعية الدينية. من ناحية، تحظر الدولة تعدّد الزوجات من خلال قانون العقوبات، ومن ناحية ثانية لا تطبّق القانون عندما يدور الحديث عن السكّان البدو.

إذا تحدّثنا بمفردات الحقوق، لا تبقى بنية القانون سوى القليل من السلطة بيد النساء، وتمنح مزيدًا من القوة للرجال كي يمارسوا سلطتهم البطركية من خلال التلاعب بالمنظومة بهدف التزوّج من مزيد من النساء، وعدم تسجيل الزواج لدى السلطات الإسرائيلية. السلطات المحليّة غضّت الطرف عن هذه الممارسات من خلال السماح بتسجيل أبناء هذه الزوجات في سجلّ السكّان تحت اسم الزوجة الأولى، أو مجردّ توافر تصريح بالأبوّة⁸. يَستخدم الرجال البدو وسيلة أخرى للتحايل على الجهاز القانوني، وذلك من خلال التزوّج من نساء أخريات بحسب الزواج العرفي. وإذا تزوّجوا من امرأة من الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يقومون بتبليغ السلطات الإسرائيلية. عندما تلد الزوجة الثانية في مستشفى إسرائيلي، يدّعي الرجل البدوي أنّ الزوجة "صديقه" أو "المعروفة"⁹ أو يقوم بتوقيع الوثائق التي تشير إلى أنّه الأب الشرعيّ للمولود دون الإعلان أنّ الأمّ هي زوجته¹⁰. تطبّق الدولة منظومتين قانونيتين تُظهران تعدّد الزوجات كظاهرة قانونية وتسمح للبدو بممارسة قانونهم العرفيّ تحت ستار "التعددية الثقافية". بيّد أنّ هذه الاستقلالية لا تُمنح من قبل الدولة إلاّ على صعيد قوانين العائلة، وتُبقى المرأة البدوية خارج المنظومة القانونية كمواطنة غير مرئية. الصمت "الصارخ" من قبل دولة إسرائيل والمجتمع البدويّ يشكّل شارة تحذير للطريقة التي تُعامل فيها المرأة البدوية، والطريقة التي يجري فيها تهميشها. ثمة حاجة إلى دراسة أخرى تستحضر الروايات المضادة للنساء البدويات حول تعدّد الزوجات، وتحلّل الطرق التي تناضل بها النساء البدويات ضدّ تعدّد الزوجات، ومن أجل حقوقهنّ كجزء من أقلية إثنية.

⁸ الهامش 3 أعلاه

⁹ يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى حالة يمارس فيها الرجل والمرأة حياة مشتركة في إطار عائلي، لكن دون عقد زواج. في المعتاد، اليهود الإسرائيليون هم الذين يستخدمون هذا المصطلح. بحسب قوانين الشريعة، هذه العلاقة غير شرعية.

¹⁰ أبو ربيعة، البدور وشام، الهامش "4" أعلاه.

* راوية أبو ربيعة: طالبة للقب الثالث في قسم القانون في الجامعة العبرية.